UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

النشرة الإخبارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في هذا العدد:

١. إقليمي: انطلاق مشروع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص
٢. لبنان: من متهم بالإرهاب إلى مؤمن بالحياة
٣. الأداء المسرحي لإنقاذ الأرواح
٤. إقليمي: التحديات الصحية الناشئة: تعاطي المخدرات المنشطة وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية
٥. العراق: مطارات آمنة لمواطنين أكثر أمناً
٦. مصر: اجتماع فريق من الخبراء حول المؤشرات المالية الحمراء للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
٧. الأردن: إطلاق الخطة الوطنية لدعم قدرات مراكز الإصلاح والتأهيل
٨. تونس: تعزيز التحقيق في مسرح الجريمة وتسلسل حجز الأدلة
٩. العراق: تعزيز التعاون طويل الأجل
١٠. إقليمي: دعم الدول الأعضاء في التصدي للعنف ضد المرأة

عزيزي القارئ،

كلما نظرنا إلى الفترة الماضية، ندرك أن بلدان المنطقة العربية لا تزال تتعرض لتغيرات متنوعة بدرجات متفاوتة كما أنها تواجه تحديات عديدة ومتعددة للوصول إلى مستقبل آمن ومستدام.

وبصفتنا المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، فنحن نواصل العمل مع جميع البلدان لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد مع تعزيز سيادة القانون والاستجابات القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للفوارق بين الجنسين. ومع إصلاح الأمم المتحدة، نحن جميعاً مدعوون إلى بذل المزيد من الجهد في مجال الوقاية، وتعزيز النُهُج الشاملة، والاستماع إلى أصوات الشباب وإشراكهم والسعي لتحقيق التزامنا المشترك تجاه أهداف التنمية المستدامة. إن مكتبنا ملتزمٌ ومُكَرِّسٌ جهودَه لدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في تنفيذ كل هذه الأولويات ضمن مجالات العمل التي كُلِّفنا بها. في الآونة الأخيرة، تَمَكَّنَّا ليس فقط من تنفيذ العديد من الأنشطة لدعم هذا التكليف، ولكن أيضاً من التوسع في مجالات جديدة.

آمل أن تستمتعوا بقراءة هذه النشرة الإخبارية التي تقدم لمحة موجزة، ولكن متنوعة حول الأنشطة التي قام مكتبنا بتنفيذها مؤخراً. ونحن نتطلع إلى تلقي ملاحظاتكم والعمل معكم أكثر لتحقيق أهدافنا المشتركة.

كرستينا البرتين
الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أطلق الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروعا بتكلفة ١٥ مليون يورو لمدة ٣ سنوات لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في شمال أفريقيا

أطلق الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشروعًا مدته ثلاث سنوات يهدف إلى دعم كل من مصر وليبيا والمغرب وتونس في تفكيك شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص الإجرامية الناشطة في منطقة شمال إفريقيا. وقد خصّص الاتحاد الأوروبي ميزانية قدرها خمسة عشر مليون يورو للمشروع، الذي سينفذه المكتب في إطار نافذة شمال أفريقيا لصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ لأفريقيا.

"من متهم بالإرهاب إلى مؤمن بالحياة": إصدار التقرير الوطني الأول حول إعادة تأهيل الأحداث الموقوفين والمحكوم عليهم بتهم تتعلق بالتطرف العنيف أو الإرهاب

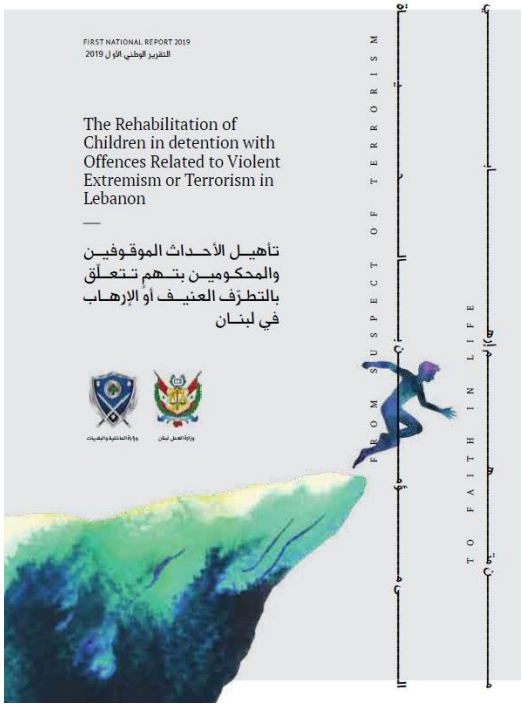

"عندما أفكر فيما فعلته، أدركت كم كنت أعمى. كيف كنت أؤمن بهم وأتبعهم بلا تردد؟" ر.ك

في سياق محدد (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، ونظراً لتصاعد الهجمات الإرهابية التي هزت القرى المجاورة للحدود السورية وضاحية بيروت الجنوبية، تم اعتقال عدد كبير من الأطفال الذين جندتهم واستغلتهم الجماعات المسلحة، ثم تم نقلهم إلى جناح الأحداث في سجن رومية في الجمهورية اللبنانية. ورداً على هذه التحديات الجديدة المتعلقة بالأحداث الموقوفين والمحكوم عليهم بتهم تتعلق بالتطرف العنيف والإرهاب، كان من الضروري استحداث آليات عمل جديدة تضمن تطبيق المبدأ الأساسي المتمثل في "مصالح الطفل الفضلى." وفي ضوء هذه التوجهات المعتمدة، تسعى إجراءات تأهيل الأحداث في الجناح الخاص بهم في سجن رومية إلى تعزيز فرص انفصالهم عن التطرف العنيف وإعادة إدماج الأحداث في المجتمع .

وبناءً على هذه الجهود، تطلق دولة لبنان التقرير الوطني الأول عن نتائج التجربة اللبنانية لإعادة تأهيل الأحداث الموقوفين والمحكوم عليهم بتهم تتعلق بالتطرف العنيف أو الإرهاب، بتمويل من دولة كندا، بعنوان "من متهم بالإرهاب... إلى مؤمن بالحياة." يوثق التقرير تجربة مشروع "تطوير إدارة السجون وبرامج تأهيل وإدماج السجناء شديدي الخطورة في لبنان،" والذي تنفذه وزارة العدل بالتعاون الوثيق مع وزارة الداخلية والبلديات، بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبتمويل من دولتي كندا وإيطاليا بجانب الاتحاد الأوروبي .

الأداء المسرحي لإنقاذ الأرواح: محاكمات صورية عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص

إن المحاكمات الصورية تمثل محاكاة لجلسات المحكمة لتأهيل ممارسي العدالة الجنائية، مثل المحاكمات في قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في إطار نظام قانوني محدد. وتشمل هذه التدريبات عادة إجراء تحقيق صوري لمسرح الجريمة، يليه استجواب المشتبه فيهم، وإجراء مقابلة مع الضحايا، وإعداد ملف القضية، وانقضاء جلسة محاكمة صورية. بموجب برنامجه الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العديد من التدريبات من خلال المحاكم الصورية في الأردن وليبيا والمغرب والسودان وتونس.

حاكى التدريب على المحاكمات الصورية في الأردن قضية امرأة شابة من بنغلاديش قد سافرت إلى عُمان للعمل بصفتها عاملة في مصنع حيث تعرضت لأنواع مختلفة من الاستغلال. وفيما يتعلق بليبيا، فقد ركزت الأنشطة على بناء دعوى قضائية قوية بعد إجراء تحقيق صوري في قضية الاتجار بالأشخاص عبر الوطنية. أما في المغرب، فقد تم تنظيم محاكمات وتحقيقات صورية بمشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك المحققون والمدعون العامون والقضاة. وقد كرست هذه الجهود لفحص مسرح للجريمة معد مع الانتباه إلى أدقّ التفاصيل، وإجراء مقابلات مع ثلاث ضحايا واثنين من المشتبه فيهم، وإعداد استراتيجيات للمقاضاة، والدفاع عن المشتبه فيهم والضحايا، وجلسة المحاكمة. وبالنسبة إلى السودان، فقد هدفت المحاكمات الصورية إلى بناء قدرات الشرطة والمدعين العامين ومحامي الدفاع. وقد استندت المحاكمات إلى سيناريو واقعي للاتجار بالأشخاص تم تطويره حديثاً يتناول على وجه التحديد صدمات الضحايا. جمعت أول المحاكمات والتحقيقات الصورية التي تجري في تونس بين نهج نظري فيما يتعلق بالإطار الدولي والاختلافات بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وكان الهدف الرئيسي من التدريب هو زيادة عدد التحقيقات والمحاكمات التي تركز على حقوق الإنسان بشأن قضايا الاتجار والتهريب.

التحديات الصحية الناشئة: تعاطي المخدرات المنشطة بدون حقن وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض التهاب الكبد الوبائي "ب "و"ج"

إنه منذ بداية انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية، كان التركيز على الوقاية من هذا الفيروس وعلاج ورعاية الأشخاص المصابين به، بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، يَنْصَبّ على احتياجات الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحَقْن، وخاصةً على أولئك الذين يتعاطون الأفيونيات عن طريق حقنهم بها. ومع ذلك، فقد أثبتت الأبحاث والدارسات أن هنالك مخاطر مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية مرتبطة باستخدام الأدوية المنشطة غير المحقونة، وكذلك مع الحقن غير الآمن لمثل هذه الأدوية، بما في ذلك الكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية، والمنشطات والمؤثِّرات النفسانية الجديدة.

و لمعالجة الوضع الحالي وتقديم التوجيه بشأن تنفيذ برامج فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي "ج" والتهاب الكبد "ب" للأشخاص الذين يتعاطون العقاقير المنشطة والذين يتعرضون لخطر الإصابة بهذه الفيروسات، فقد نَظَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع جمعية مينارة للحد من مخاطر استخدام المخدرات عن طريق الحقن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أول ورشة عمل إقليمية لمدة ٣ أيام حول المبادئ التوجيهية التي وضعها المكتب مؤخراً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ورعاية ودعم الأشخاص الذين يتعاطون العقاقير المنشطة. وقد شارك في هذا الحدث، الذي أقيم في مدينة بيروت بدولة لبنان، أكثر من ٢٥ منظمة مجتمعية ومقدمي خدمات وصناع قرار من دول أفغانستان وإيران والبحرين وباكستان وتونس والعراق ولبنان ومصر والمغرب.

مطارات آمنة لمواطنين أكثر أمناً: مشروع الاتصال بين المطارات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعم دولة العراق في التصدي للإرهاب والشبكات الإجرامية المنظمة في المطارات

لقد ازدادت العمليات الإرهابية والجرائم المنظمة تعقيداً على مستوى العالم. كما أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد المسافرين جواً خلال العشرين عام القادمة، مما يجعل المطارات والاتصال الذي توفره شركات الطيران أكثر عرضة للاستغلال من قبل الكيانات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة لنشر أنشطتها غير المشروعة والإجرامية عبر الحدود الوطنية.

ولدعم العراق في تنفيذ هذه القرارات، فقد قدم مشروع الاتصال بين المطارات - التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع منظمة الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية - أول تدريب له في مدينة بغداد حول "مساعدة ضباط الصفوف الأمامية في عملية كشف واعتراض المسافرين المشتبه بهم." تمثل هذه الفاعلية الخطوة الأولى في سلسلة من الفاعليات التي ينظمها المشروع في العراق والتي تساهم في توصيل دولة العراق بشبكة من ٣٤ دولة أخرى (تتضمن ٤٠ مطاراً) تشارك في المشروع .

مصر: اجتماع فريق من الخبراء حول المؤشرات المالية الحمراء للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

من أجل التصدي بشكل كامل لشكلين أساسيين من أشكال الجريمة المنظمة، ألا وهما جريمتي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، يلزم وضع دورة وقائية كاملة لا تهدف فقط إلى منع الجريمة ولكن أيضاً إلى إيقاف الأرباح المُحتمل اكتسابها من تلك الجرائم.

وفقًا لتقرير فرقة العمل المالية لعام ٢٠١١، فإن المجرمين المتورطين في جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين منخرطون أيضاً في عمليات تداول ونقل الأموال، وبالتالي يمكن للتحقيق والتحليل الماليين أن يلعبا دوراً مهماً في الكشف عن هذه الجرائم والتحقيق فيها. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٤، فإن عائدات الاتجار بالأشخاص قد تصل إلى حوالي ١٥٠ مليار دولار سنوياً. كما تؤكد مجموعة أدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالأشخاص على أهمية التحقيقات والتحليلات المالية للكشف عن التجار والمهربين "اتبع المال وستجد المتاجر."

عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً لفريق من الخبراء في القاهرة بمصر حول المؤشرات الحمراء للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتتضمن هذه المؤشرات الحمراء مجموعة من علامات التحذير، المعدة للمؤسسات المالية، والتي قد تساعدهم على تحديد المعاملات المالية المشبوهة المتعلقة بجرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعند ملاحظة أي من هذه المؤشرات ضمن المعاملات المالية، تقوم المؤسسات المالية بعد ذلك بإبلاغ هيئات إنفاذ القانون.

ولقد ضمّ اجتماع فريق الخبراء ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات الصلة في مصر وليبيا والمغرب والسودان ولا سيما وزارة العدل ووزارة الداخلية والنيابة العامة وهيئة الرقابة الإدارية ووحدات المعلومات المالية للبنوك المركزية الوطنية، وهذا بالإضافة إلى هيئات إنفاذ القانون ذات الصلة والمؤسسات المالية المسؤولة عن الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

الأردن: إطلاق الخطة الوطنية لدعم قدرات مراكز الإصلاح والتأهيل

أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخطة الوطنية لدعم قدرات مراكز الإصلاح والتأهيل بالتعاون مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبالشراكة مع إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، ضمن مديرية الأمن العام، حيث تشكل هذه الخطة خارطة الطريق للسنوات الخمس المقبلة وهي بمثابة استمرار وتأكيد للشراكة المستمرة للمكتب مع حكومة المملكة في إطار مشروع "تعزيز التحقيق الجنائي والتعاون الدولي لقضايا الجريمة المنظمة في الأردن." تم تمويل إعداد الخطة من قبل دولة اليابان، ويجدر بالذكر بأن المكتب قد تعاون ايضا في إعداد الخطة مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

نظرًا لتزايد الاحتياجات والضغط على مرافق السجون فضلاً عن الافتقار إلى الخدمات والبرامج الكافية نتيجة للاكتظاظ الحالي والموارد المحدودة على مدار الأعوام القليلة الماضية، تم اعتماد الخبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمقاربةٍ شاملةٍ وتقييمٍ متعمقٍ للاحتياجات وتحليل للموقف بهدف تطوير خارطة طريق استراتيجية مدتها خمس سنوات. تقدم خارطة الطريق والخطة الناتجة عنها حلولًا شاملة بالإضافة إلى برامج جديدة لإعادة التأهيل والتكامل تعمل على تحسين البرامج الحالية وتضمن الاستثمار في الموارد البشرية بما يتوافق تمامًا مع المعايير الدولية واحترام حقوق الإنسان.

تونس: تعزيز التحقيق في مسرح الجريمة وتسلسل حجز الأدلة

من خلال جهات الطب الشرعي وتسلسل حجز الأدلة، يمكن لأصغر دليل أن يساعد على العثور على معلومات لا تقدر بثمن وأن يقدم أدلة قوية إلى المحكمة. كما توفر علوم الطب الشرعي طرقاً فعالة لتسريع حل الجريمة من خلال الاستناد إلى الأدلة المادية بدلاً من الاعتراف والشهادة فقط.

وبهدف الاستفادة من فوائد الطب الشرعي لدعم الدول الأعضاء في عملية إصلاح العدالة الجنائية، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومة التونسية على تنفيذ برنامج "تعزيز خدمات التحقيق في مسرح الجريمة التونسي" منذ عام ٢٠١٦.

وكجزء من تنفيذ البرنامج، طور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً فرعياً لتدريب المدربين، وافق عليه النظراء الوطنيون، بشأن إدارة التحقيق في مسرح الجريمة في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة في سلامبو بقرطاج. وقد استهدف البرنامج التدريبي ثلاث مجموعات بثلاثة مناهج معدلة:

- أول المستجيبين وموظفي الدعم؛
- خبراء مسرح الجريمة؛
- الموظفون القضائيون.

وقد عزز التدريب أهمية الحفاظ على مسرح الجريمة وسلسلة الأدلة الجنائية للاحتجاز وتعزيز الاستجابة والاتصال والتنسيق في مسرح الجريمة وحولها، وفقاً لدور ومسؤوليات كل مجموعة من الفاعلين في مسرح الجريمة.

تعزيز التعاون طويل الأجل في العراق

بهدف دعم جهود دولة العراق لتعزيز نظام العدالة الجنائية في مجموعة واسعة من المجالات الموضعية التي ك لف المكتب بالعمل عليها، لا سيما في أعقاب الهزيمة العسكرية لداعش، عيّن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منسقا للبرنامج في دولة العراق.

لقد ركز الكثير من عملنا في السنوات القليلة الماضية على تعزيز نظام دولة العراق القانوني ضد الإرهاب. وبالنظر إلى الاهتمام الذي أبداه الشركاء الوطنيون بتوسيع نطاق عمل المكتب في دولة العراق، فقد أوفد المكتب في عام ٢٠١٨ بعثتي تقييم، تم خلالهما تحديد أولويات الشراكة المستقبلية للمكتب في دولة العراق، بما في ذلك مجالات مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد وإصلاح السجون والصحة.

في أوائل عام ٢٠١٩، ودفعاً لجهود الأمم المتحدة للإصلاح، عيّن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منسقا للبرنامج في دولة العراق، وذلك لتعزيز القدرة التشغيلية على أرض الواقع وبناء برنامج تعاون طويل الأجل قائم على الأولويات الوطنية، مع التركيز على الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

دعم الدول الأعضاء في التصدي للعنف ضد المرأة في جميع أنحاء المنطقة

يمثل العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى التأثير السلبي العام على المرأة، فإنه يمنعها من المشاركة الكاملة في المجتمع، مما يؤدي إلى عواقب سلبية ليس فقط على النساء المتضررات ولكن أيضًا على أسرهن ومجتمعاتهن وبلادهن ككل. وفي هذا الشأن، يبذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهوداً في جميع أنحاء المنطقة للمساعدة في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في عدد من الدول ومنها: الأردن، تونس، مصر وفلسطين.

في مصر، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدد من ورش العمل لدعم قدرات القضاة في مجال إستجابة العدالة الجنائية في قضايا العنف ضد المرأة، واستندت ورش العمل إلى الدليل الذي تم إعداده في سياق برنامج حزمة الخدمات الأساسية للمرأة. وفي فلسطين، كجزء من مشروع الأمم المتحدة المشترك "حياة،" نظم المكتب ورشة عمل لزيادة الوعي حول خدمات العدالة الجنائية للنساء الناجيات من العنف، جمعت تلك المبادرة مؤسسات القطاع القضائي ومنظمات المجتمع المدني في منطقة نابلس لمناقشة إنفاذ القانون والمساعدة القانونية وخدمات الطب الشرعي للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحديد التحديات وطرق التعاون في هذا المجال. يسعى المكتب من خلال استهداف منظمات المجتمع المدني إلى التواصل مع شرائح المجتمع الأوسع نطاقًا والتأكد من أن النساء والفتيات يعرفن أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يُسمح به وأنهن على دراية بخدمات العدالة الجنائية التي يمكن لهن الاستفادة بها وللحصول على العدالة.

في تونس إستهدف المكتب من خلال ورش عمل وطنية العمل على دور خبرات الطب الشرعي فيما يتعلق بالتشريع الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة مع أكثر من مئة مشارك. حيث ساعدت الورشة في تسليط الضوء على العقبات المحتملة أمام التنفيذ ووضع مجموعة من التوصيات للمضي قدمًا، وقد تم تنسيق تلك الورشة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان و"نبراس" و"إنجيد" والكلية التونسية للطب الشرعي والرابطة التونسية للطب الشرعي. وعمل المكتب كذلك على تكثيف من عمله في هذا المجال ليشمل الأردن وذلك بتدريب لمدة ثلاثة أيام لموظفي إنفاذ القانون بشأن العنف ضد المرأة في عمان. إستهدفت الجهود دعم هيئات إنفاذ القانون لتوفير إجراءات عادلة وفعالة في الإستجابة لحالات العنف ضد النساء والفتيات في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية، مع ضمان اتباع نهج يركز على الضحايا ومنع إعادة الإيذاء.

تساهم جميع الجهود المبذولة في هذه النشرة الإخبارية بشكل مباشر في دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وبشكل أكثر تحديداً الأهداف التالية:

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتم تمويل الأنشطة والمشاريع في هذه النشرة من قبل الجهات المانحة التالية

الموقع الكتروني

www.unodc.org/middleeastandnorthafrica

@UNODC_ROMENA

unodc-egyptfieldoffice@un.org

العنوان

١٤ شارع ٢٨٠، رقم بريدي ١١٤٣٥، المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية